





جامعة تيسمسيلت

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية،
العلوم الاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الثاني عشر العدد 02 ديسمبر 2021

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 1.5 سنتيم عن يمين الصفحة وعن يسارها وهامش 1.5 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُرَدّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثاني عشر العدد 2 ديسمبر 2021

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ. د. عيساني احمد

رئيس التحرير:

أ. د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

أ. د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أوب

سكرتير المجلة:

عرجان نورة

هيئة التحرير:

د. محي الدين محمود عمر د. بن رايح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ. د. شريط عابيد، أ. د. روشو خالد، أ. د. سعادية الهواري،

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ. د. غربي بكاي، أ. د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ. د. مرسل مسعودة، أ. د. بن علي خلف الله، أ. د. رزاقية محمود، أ. د. دردار البشير، أ. د. فايد محمد
بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد رشرش،
من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د. صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د. بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مختار حبار، من جامعة سيدي
بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مراض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن
لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حري سليم، من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف: أ. د. حفصاوي بن يوسف، أ. د. موسى فريد، أ. د. بوراس محمد، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. روشو خالد، أ. د. مرسي
مشري، أ. د. لعروسي أحمد، د. قززان مصطفى، أ. د. محمودي قادة،
د. عيسى سماعيل، د. ضويحي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فثاك علي، أ. د. بوسماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابيد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson

كلمة العدد

بعد تصنيفها في صنف "C" تواصل المجلة صدورها لتطل على قراءها الكرام بعدد كبير من المقالات وهذا راجع إلى المشاركات الكثيرة للأساتذة الباحثين دون إقصاء أحدهم وفسح مجال المشاركة والتسهيل للأخوة الأساتذة والباحثين لتسيير مساهمهم العلمي قصد الترقية أو المناقشة في مذكراتهم العلمية.

المدير المسئول عن النشر

فهرس الموضوعات

أ. د. عيساني امحمد :	ص ١٥
- كلمة العدد.	
د. نوبوة مريم:	ص ٥١
- جهود مكى بن أبى طالب القيسى في الصوتيات الفيزيولوجية.	
د. فواتح إبراهيم عبد الرحيم:	ص ٥٩
قراءات ضبطية لبعض القواعد الإملائية والدلالية في اللغة العربية.	
أقضي نوال:	ص ٢٥
- جماليات الصورة الحلم في شعر عز الدين ميهوبي.	
ط. الباحث : بوسنة الطيب / أ. د. قاسم قادة بن الطيب	ص ٣٦
- من جماليات الأسلوبية في متون الأربعين النووية.	
دلال عودة:	ص ٤٥
التدريس بالعصف الذهني ودوره في تنمية المهارات الفكرية.	
ختال بختة/ عمارة كحلي:	ص ٥٤
الدلالة الرمزية لجائحة كورونا من خلال الكاريكاتير والخرافتي (الجزائر وفلسطين أنموذجا).	
مزارى بودريالة/ د. يونسى محمد:	ص ٦٨
اللغة وأشكال التواصل - لغة منصات التواصل الاجتماعي نموذجاً -	
صافي زهرة:	ص ٨٠
التفكير النقوي الناقد في الخطاب اللساني العربي - قراءة في فكر حسن خميس الملخ -	
سلى فطيمة/ د. نور الدين علوى:	ص ٩١
الأنساق المضمرّة في الأمثال الشعبية الجزائرية	
د. بوزيدى محمد:	ص ١٠٩
جمالية التلقى؛ المفاهيم النظرية والإجراءات النقدية	
مهدي صياد:	ص ١١٧
تجليات العجائى في مؤلفى ابن الجوزى "ملتقط الحكايات وعجب الخطب"	
د. بلصايح خالد:	ص ١٣٠
مصطلح الظاهرة القرآنية في الفكر الحدائى.	
د. عطار خالد:	ص ١٤٠
المصطلح النحوى في كتاب: النحو الوائى للدكتور عباس حسن.	
دريسى عائشة/ فارسي عبد الرحمن:	ص ١٤٩
الاقتباس القرآنى في الرسائل الموحدة	
د. فتوح محمود/ د. قردان الميلود:	ص ١٥٩
علاقة البلاغة العربية بالنقد الأدبى في الفكر العربى.	
بن حنيفية فاطمة:	ص ١٧٠
النقد النفسى بين النظرية والتطبيق في النقد الغربى	
قرفور أحلام:	ص ١٨٢
سياسة التعدد اللغوى ودورها في تعزيز المواطنة اللغوية.	
بوقرية نور الهدى / أ. د. جيلالى بن فريحة:	ص ١٩٢
ملاحم من تعليمية أصوات اللغة العربية بين القلم والحديث	
جغام ليلى:	ص ٢٠٤
حضور المتلقى في نصوص كتاب "البيان والتبيين" للمحافظ	
حبيى خديجة/ أ. د. شريط سنوسى:	ص ٢١٢
إشكالية المنهج السوسيونصى / نقدي بين بير زما وكلود دوشى؛ قراءة تحليلية نقدية في المنهج والمفاهيم والآليات.	

228 ص	حاجي حنان / رواينة الطاهر:
	المقامة وفاعلية التأويل عند الناقد عبد الفتاح كيليطو
236 ص	ميمون يوسف / د. طعام شامخة:
	سيكولوجية العصبية في الشعر العربي القديم قراءة تحليلية في نماذج شعرية مختارة
248 ص	د. خراب ليندة:
	ميثاق التناسق بين رواية نوار اللوز لواسيني الأعرج وسيرة بني هلال
258 ص	شحلاط موسى / د. بوركبة بختة:
	تظاهرات التجريب في الرواية النسائية الجزائرية "رواية عازب حي المرجان لريجة جلطي مثلاً"
273 ص	د. شوقي نذير / أ. د. برادي أحمد:
	أثر مرض الموت على أصل أحكام الطلاق في الشريعة والقانون الجزائري
282 ص	عبد الكريم باسماعيل:
	امتلاك السلاح في العلاقات الدولية: جدلية الحرب والسلام
294 ص	جيري ياسين:
	الرسائل المجهولة والتبليغ عن الفساد
310 ص	د. لميز امينة:
	مجلس المنافسة بين الاستقلالية والتبعية على ضوء الأمر 03/03 المعدل والمتمم
321 ص	Boumeddane Zaza

Le cadre juridique du mariage et du divorce en Droit turc The legal framework of marriage and divorce in Turkish law

328 ص	بن عمور عائشة:
	نطاق الجريمة الإلكترونية من حيث الأشخاص والموضوع
339 ص	وطواط محمد:
	الحماية الوقائية للأموال الغاية من الحرائق في التشريع الجزائري
368 ص	د. لرقط عزيزة:
	الاعتراض على الأمر الجزائي كضمانة في محاكمة عادية
378 ص	د. قروف جمال:
	التزامات الموظف العمومي بحماية المعلومات والوثائق المصنفة المتعلقة بالسلطات العمومية طبقاً للأمر 21-09.
292 ص	ط. د. حجاج خديجة / د. زرقين عبد القادر:
	فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث الهوائي
403 ص	د. بلجدوي بسمة:
	النظام القانوني للدفع العقاري في التشريع الجزائري
412 ص	Imen Misraoui

National Security: an eternal "ambiguous symbol

419 ص	قوق علي:
	تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع
429 ص	محمد فلاح عربي / بن داهة عدة:
	الاستغلال الاستعماري لغابات بلوط الفلين بالجزائر ما بين (1830-1930) من خلال المصادر الفرنسية
444 ص	فلاك نور الدين:
	انعكاسات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس دونالد ترامب
464 ص	تسابت عبد الرحمان / مولاي علي هوار:
	التجربة البريطانية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص-قطاع الصحة، التعليم والنقل نموذجاً -
477 ص	ضبيان كريمة / محمودي أحمد:
	أثر الخداع التسويقي على اتجاهات المستهلك -دراسة حالة الوكالات السياحية الحج والعمرة-
477 ص	طوير امباركة:

- دور التشخيص الاستراتيجي في تطوير أداء المنظمات دراسة ميدانية مؤسسة كوندور إلكترونيك
د.قوادي رشيد: ص 506
- دراسة ميدانية على المؤسسة العمومية للمباني الصناعية والنحاس "باتيسيك غرب" عين الدفلى -
ط.د. سلطاني عادل: ص 521
- أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019
ط.د. مغراوي ميلود/ د.يوني محمد: ص 534
- أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)
شداد ناصر: ص 550
- دور برامج التدريب في تطوير الكفاءات المحورية للمؤسسات - دراسة تحليلية -
وهاب سمير / حمدي معمر: ص 563
- تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA
د. لحمر حكيمة: ص 576
- العلامة التجارية وأثر إبعادها على المستهلك: دراسة ميدانية على عينة من مستهلكي أجهزة الحاسوب المحمول بولاية سكيكدة
بوسهوه نذير/ بن حوة أمينة: ص 592
- أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية
ط.د. مغربي السعيد/ أ.د. العيداني إلياس: ص 607
- أثر الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي
نجاح عائشة/ بوقادير ربيعة: ص 627
- دور تحسين أداء رجل البيع في تقوية الموقع التنافسي للمؤسسة الجزائرية للمنسوجات لولاية تيسمسيلت
Ramdane MEHIRI/ Arbia SABBABI
..... ص 646
- Managing University Large Classes: A descriptive study
ط.د. بن حامد كمال/ د.العقاب محمد: ص 663
- أثر الصدمات الهيكلية على العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات النقدية:الجزائر أمودجا
ط.د. قاسي يسمينة/ د. بولصنام محمد: ص 678
- دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية
d. zaaf nacera
..... ص 692
- The contribution of transformational leadership to achieving organizational excellence at the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
medea
ط.د. سواعدي براهيم/ د. بوزكري جيلالي: ص 711
- دور التوظيف الإلكتروني في استقطاب المواهب لدى صندوق الضمان الاجتماعي بالجلفة
زيتوني هوارية/ زكرياء مسعودي: ص 726
- أثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على التشغيل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1980-2017) -
ط.د. زيار محمد/ د. طالم صالح: ص 743
- أثر الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية على تعزيز ولاء الزبائن (دراسة عينة من زبائن مؤسسة اتصالات الجزائر)
بن لوصيف حنان/ بولحية سليم: ص 760
- الاستثمار في المجال الرقمي خيار التحول لتسويق الخدمات البنكية في الوطن العربي
Rakhrour Youssef/ Benilles Billel
..... ص 775
- L'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie : Analyse par l'approche ARDL (1990-2020) The impact of financial
intermediation on economic growth in Algeria: Analysis by the ARDL approach (1990-2020)
د.بن عدة القادر: ص 788
- التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية-دراسة تحليلية مقارنة-
د. قرقور محمد/ بوحاج سباع: ص 804
- تأثير استخدام برنامج تعليمي وفق التغذية الراجعة الخارجية في تعلم مهارة الإرسال البسيط في كرة الطائرة في ظل التدريس بالجيل الثاني لدى تلاميذ الطور المتوسط.
بونشادة ياسين: ص 820
- فعالية برنامج تدريبي لتحسين السباحة الحرة لدى سباحي فئة الناشئين من 09-12 سنة

د.لحضراري عبد القادر: ص 831

برنامج تعليمي مقترح باستخدام بعض ألعاب الكيدس اتلتيك في تعلم تقنيات دفع الكرة لدى تلاميذ الطور المتوسط

بن ديدة مصطفى/ ربوح صالح: ص 843

بناء مستويات معيارية من خلال بطارية اختبارات بدنية في رياضة الكرة الطائرة

زموالي لحسن / مقران إسماعيل: ص 862

أثر الطريقة الفترية في تنمية صفة المداومة العامة وبعض المتغيرات الفسيولوجية لدى أصاغر ألعاب القوى (14-15 سنة)

ط.د بلوناس نور الدين / أ.د واضح أحمد الأمين: ص 875

دراسة مقارنة لمدى استخدام مدربي كرة اليد الجزائريين لتدريبات القوة والتدريب بالألعاب المصغرة في تطوير القدرة على تكرار السرعات (RSA).

بومعزة محمد لمين: ص 894

دراسة أثر كل من أسلوبي التدريس التبادلي والتدريبي على بعض المهارات الأساسية في كرة اليد(التمرير،التنظيم والتصويب) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية

Kharoubi Mohamed Fayçal: ص 908

L’impact de l’entraînement par l’interval des sprints sur l’amélioration les facteurs de la santé Impact Sprint Interval Training on improving health factors

مقدم أمال/ مصباح فوزية: ص 918

مدى مساهمة الرعاية الأسرية في الحد من مخاطر فيروس كورونا في المجتمع الجزائري

لحسن براهيم: ص 932

صيات العرب القدماء في جنوب وشمال شبه الجزيرة العربية بالحضارات القديمة من ق 08 ق.م إلى ق 02 م

مضوي زاهية: ص 944

دور المصاهرة السياسية في توطيد العلاقات بين بلاد المغرب القديم وبلدان الحوض المتوسطي قديما(ق26 ق.م-ق4م)

Djaaraoui Elhadj /Khalki Smaïne: ص 958

The Colonial Ethnic Legacy of French “Divide and Rule” Policy in Post Independent Algeria

د. بوسنة قطيعة: ص 969

القدرة التنبؤية لأبعاد رأس المال النفسي الإيجابي بمستوى الضغط المهني لدى المرأة المتزوجة العاملة في ظل جائحة كورونا

رحموني مريم/ حديبي محمد: ص 982

أثر التكفل المعرفي السلوكي في تعديل الوضعيات الضاغطة لدى المسجون. دراسة حالة

معاشو نصرالدين / أ.شريف رضا: ص 1000

البعد الاستيمولوجي في قراءة التراث الإسلامي في فكر محمد أركون

ط/د الباحث: نفاذ عبد الحق: ص 1014

القيم الإنسانية في الفلسفة المعاصرة –برتراند راسل نموذجاً –

بحوش فوزية / بن دودة مليكة: ص 1034

نحو مفهوم أرندتي للمواطنة

عمارة الناصر: ص 1043

الكوجيتو الهرمينوطيقي لدى ريكور: تشييد الذات حتى الموت

عمران سمية/ داود خل:..... ص 1055

مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي: طرح كرونولوجي

نجاري فضيلة/ دهوم عبد المجيد: ص 1064

النص القرآني والوحي في مشروع نصر حامد أبو زيد

د. بوهالي حفيدة:..... ص 1073

الشائعات وتأثيرها على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجزائر في ظل جائحة كورونا -دراسة مسحية على ضوء نظرية الشخص الثالث-

شعلال مختار/ د بن دريس أحمد: ص 1073

الخصوصية الرقمية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بين الحماية والانتهاك

- د. سليمان فيسة نورة د. عبد اللاوي صبيحة: ص 1096
- العوامل المؤدية لعمالة الأطفال في الجزائر وآثارها
- د. عدة بشير / قشوط بن عودة: ص 1115
- التربية الإعلامية الأسرية على الإعلام الحديث في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية
- حمدوش زهير: ص 1127
- الشمسيات في العمارة بالجزائر خلال الفترة العثمانية
- حاج علي حكيمة/ حماش الحسين: ص 1140
- الضغط النفسي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى عينة من النساء العاملات في القطاع الصحي لولاية تيزي وزو وبومرداس.
- د/ بررد رتيبة: ص 1158
- الصعود السلمى الصينى والتوقع الاستراتيجي في النظام العالمي
- فقيه تقي الدين / ربيعي محمد: ص 1173
- المرونة النفسية وعلاقتها بالاتجاه نحو السلوك الصحي لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط بمؤسسة كمال زملمين المدينة
- الوافي آسيا / يحشاشي رايح: ص 1187
- أهمية الذكاء الاقتصادي لحماية المصارف الإسلامية
- بروي جهيده/ دادون مسعود: ص 1200
- الذكاء الاصطناعي في تعلم وتعليم اللغات الأجنبية؛ تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها على دوولينجو أنموذجا
- عبد الحميد فضيلة: ص 1217
- أثر إجراءات التسويق الداخلي في تعزيز الولاء التنظيمي للعاملين في بنك السلام الجزائر
- حاج سعيد يوسف / رايحي بوعبد الله: ص 1230
- التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

أهمية الذكاء الاقتصادي لحماية المصارف الإسلامية

The importance of economic intelligence to protect Islamic banks

رايح بحشاشي

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

rabah.behchachi@univ-batna.dz

آسيا الوافي*

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

assia.louafi@univ-batna.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2021/07/11 تاريخ القبول: 2021/10/22	يلعب الذكاء الاقتصادي دورا مهما في عملية تأهيل المصارف الإسلامية بفضل تقديم الاستراتيجيات التي تسمح بالاستغلال الأمثل لقدراته، وتوفير المعلومات الضرورية للمشاركين في العملية الاقتصادية.
الكلمات المفتاحية: ✓ الذكاء الاقتصادي. ✓ البنوك الإسلامية. ✓ الصراع الاقتصادي.	وفي هذه الورقة بيان وكشف لحاجة البنوك الإسلامية إلى الذكاء الاقتصادي في ظل اهتمامات الغرب بهذه البنوك؛ إفا انبهارا وقناعة بمصادقية مبادئها، أو مؤامرة عليها من أجل الاستحواذ على مذكرات المسلمين، عن طريق استقطابها وتطويعها لمصلحته، مما جعل هذه البنوك حقلا للصراع بين مختلف القوى الفاعلة في العالم؛ من دول وسلطات تشريعية وتنفيذية، إلى بنوك تقليدية كبرى، ومكاتب استشارات مالية دولية وغيرها
Article info	Abstract :
Received:11/07/2021 Accepted:22/10/2021	Economic intelligence plays an important role in the rehabilitation of Islamic banks by providing strategies that allow for the optimal use of its capabilities, and providing the necessary information to participants in the economic process.
Keywords: ✓ Economic Intelligence. ✓ Islamic Banks. ✓ Economic Conflict.	In this paper, a statement reveals the need for Islamic banks to be economically intelligent in light of the West's interests in these banks, either dazzled and convinced of the credibility of their principles, or a conspiracy against them in order to acquire the savings of Muslims, by attracting them and adapting them to their advantage, which made these banks a field of conflict between the various actors in the world, from states and legislative and executive authorities, to major traditional banks, international financial advisory offices and others.

1. مقدمة:

نظراً للتطور الكبير في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتوسع في مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة تسودها المنافسة الشديدة بين مؤسساتها المختلفة، التي تلاشت فيما بينها كل الحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية التي بين الدول. وما زاد من التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، أنّ الأسواق في شتى دول العالم أصبحت سوقاً واحدة، وهذا ما أثر على إستراتيجيات التسيير لهذه المؤسسات في مواجهة هذه المنافسة، حيث وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق بقائها واستمرارها، وظهر جيل جديد من التحالفات والتكتلات الاقتصادية، واندماج للمؤسسات مع الحكومات، وصارت المعلومة ذات قيمة إستراتيجية عالية، مما جعل مفهوم الذكاء الاقتصادي يظهر، وأصبحت المؤسسات بأمرّ الحاجة إليه، لارتكازه أساساً على طرق الحصول على المعلومة ومعالجتها والسيطرة عليها، واستخدامها في تعزيز تنافسية المؤسسة.

والبنوك الإسلامية من ضمن المؤسسات الاقتصادية التي تشكل جزءاً من خريطة العالم الاقتصادية، تشهد هي الأخرى تحولات في بيئتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يجعلها تتبنى مبدأ اقتصاد المعرفة وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى مختلف أجهزتها ونظمها، ومن ثمّ الانتقال من اقتصاد الكم إلى اقتصاد الكيف، خاصة اقتصاد المعرفة، الذي أصبح ضرورة حتمية لتطوير أدائها وفعاليتها.

كما يدفع تزايد اضطرابات وتطورات وتغيرات المحيط الداخلي والخارجي للبنوك الإسلامية، إلى وضع طريقة تسمح لها بالاحتياط والاكتشاف السريع والمسبق للمفاجآت الإستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات الضعيفة والقوية النابعة من المحيط، وكل المعلومات الخاصة بالتطورات التكنولوجية والأنماط التسييرية والإنتاجية والتسويقية والمالية الجديدة، وكل المعلومات الخاصة بالمجتمع والسياسة والتشريع مثلاً، وهذا ما يفرض عليها جعل الذكاء الاقتصادي ممارسة عملية لها، لما له من أهمية إستراتيجية، في ظل الظروف التنافسية الحالية، ومن أجل الحفاظ على استمرار ميزتها التنافسية حاضراً ومستقبلاً.

2. المصارف الإسلامية وتزايد الاهتمام العالمي بها

1.2. ماهية المصارف الإسلامية والذكاء الاقتصادي:

يعرف المصرف الإسلامي على أنه: مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً فالمصرف الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقتضى ولا يداين أحداً مع اشتراط (الفائدة) وإنما يقوم بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم. (يسري أحمد، 2001، الصفحات 259-260)

ويعرف أيضاً على أنه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تبشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال، بهدف المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية. (سحنون، 2005، صفحة 96)

وهناك من يعرفه على أنه مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية وتقوم بتجميع الأموال واستثمارها، تهدف لتحقيق العدالة في توزيع الثروة من خلال تجنب التعامل بالفائدة الربوية ومنع أي معاملة تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، (Yahia & AL-Yahia, 2008, p. 21) حيث تضمن استثمار الأموال في مشاريع ناجحة مع مقترزين موثوق بهم، مع العمل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة حسب طبيعة صيغة العقد والمعاملة المالية التي يتم في إطارها المشروع.

(<http://www.IslamicBanking.com/IBanking/statusib.Php>)

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تقوم بتجميع الموارد وتوظيفها وفق الصيغ الملائمة

لطبيعتها، وتقدم كافة الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع. أما عن الذكاء الاقتصادي فقد اقترن تصوره بظهور اقتصاد المعرفة والتطور الهائل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، فكان اول تعريف عملي له من طرف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا اذ عرفته على انه: "مجموعة نشاطات منسقة من البحث لمعالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة استراتيجياتهم". وهذا في ظل محيط معقد شديد المنافسة يتطلب الفهم الجيد، وبذلك فالإدارة الجيدة للمنظمة تعتمد كثيرا على المعلومة كمادة أساسية من اجل اتخاذ القرارات الصائبة في الأوقات المناسبة.

فالذكاء الاقتصادي إذن يعمل على إيجاد المعلومة المفيدة بأفضل تكلفة، يحللها ويضعها تحت تصرف المقررين في المنظمة في الوقت المناسب، وبالتالي فهو عامل أساسي للمنافسة، ولقد تم اختيار مصطلح الذكاء لأنه يحمل معاني أكثر من مصطلح اليقظة، فهو يعنى القدرة على التأقلم مع المحيط. فهذا التعريف يركز على الأفكار الأساسية التالية:

- فكرة إنتاج المعلومة؛

- فكرة دوران ومعالجة المعلومة، حياة، معالجة، بث المعلومة؛

- فكرة المعلومة المفيدة والملائمة. (عبد الرزاق خليل و بوعبدلي، 27-29 أبريل 2005، صفحة 2)

والبيئة التنافسية تجعل المؤسسات في حالة من الترقص واليقظة بشكل دائم، وتلعب المعلومات في ذلك دورا مهماً، فهي تمثل بالنسبة للمؤسسة؛ اكتشافاً لمنتج جديد، أو مدى إمكانية الوصول إلى السوق قبل المنافسين، بالإضافة إلى الأسبقية في تطوير وسائل الإنتاج.

ولا يمكن الحديث عن المعلومات بمعزل عن تكنولوجيا المعلومات، التي أصبحت من أهم وسائل تعظيم القدرة التنافسية للمؤسسات؛ بتطوير المنتجات وأساليب الإنتاج والتسويق، وتخفيض التكاليف، وتحسين الجودة... الخ، وقد صاحب هذا التطور في تكنولوجيا المعلومات ظهور فكرة الذكاء الاقتصادي.

ينبغي أن يتم نشاط الذكاء الاقتصادي في ظل الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات ذات الصلة حتى وإن كانت دول عديدة لا تمتلك بعد قوانين خاصة بهذا المجال بسبب حداثة المهنة، ويغض النظر عن الممارسات المخابراتية غير القانونية، والتي تعاقب عليها القوانين الجنائية، فإن أنشطة الذكاء الاقتصادي لا تخلو من المخاطر القانونية ويمكن أن تضع منظمة الأعمال في وضعية حرجة إذ لم يتم التحكم فيها، ومن ثم فإن قيام الغير بتحريك دعوى قضائية بالمنافسة غير الشريفة ضد المنظمة يبدو من المخاطر الهامة وغير المعروفة، وبالتالي فإن إحاطة ممارس الذكاء الاقتصادي بهذه المخاطر يعد أمراً ضرورياً. (عبد الرزاق خليل و بوعبدلي، 27-29 أبريل 2005، صفحة 15)

2.2. اهتمام الغرب بالبنوك الإسلامية ودور الذكاء الاقتصادي في ذلك (النموذج الفرنسي)

إن العالم تغير وتغيرت معه طرق فهمه التي تتمثل في ظهور مرجعيات جديدة، وتحديات جديدة، وقوى فاعلة جديدة تنافس القوى التقليدية على القوة والسيادة والتحكم في زمام الأمور، فزال القطبية الثنائية بزوال ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، كما أن القطبية الأحادية التي كانت عالقة في الأذهان بخضوع العالم للهيمنة المطلقة للولايات المتحدة لم تعد تعكس حقيقة الواقع، بل وحتى الثلاثية المتمثلة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان كذلك، فقد ظهرت قوى صاعدة متعددة وجديدة، والتي تضم في قائمتها كل من الأرجنتين، وأستراليا، وإفريقيا الجنوبية، واندونيسيا، والبرازيل، وتركيا، والصين، وكندا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والهند، وهذه القوى الكبرى متعددة الانتماءات الحضارية والإيديولوجية، مما يجعلها تتعاون وتتكامل، وتتفاعل حضارياً لتحسين نوعية حياة البشر بدلا من تعميق التفاوت الطبقي وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء كما هو الواقع في عصرنا.

كما أن الجديد لا ينحصر في كون البنوك الإسلامية تشكل فرصة أو تهديداً في الوقت الراهن فحسب، وإنما كتحد مستقبلي من بين المواضيع المطروحة للاستشراف المستقبلي والتخطيط الاستراتيجي ضمن الصراع الاقتصادي الذي سوف تتفاقم حدته في ظل تصاعد وتيرة وترددات وعمق الأزمات المالية، وبينما كان التمويل الإسلامي يربط في أوروبا بالأصولية وتبييض الأموال والإرهاب؛ ولا تزال بعض الأطراف في الولايات المتحدة تربط البنوك الإسلامية بالأصولية

والإرهاب، وعلى سبيل المثال هناك ورقة عمل عنوانها "التمويل الإسلامي أو تمويل الأصولية" أعدها ألكسندر ألكسيسف نائب مدير الأبحاث بمركز سياسة الأمن بواشنطن الذي يلعب دوراً أساسياً في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، إلا أنه أصبح لا يشكل - في نظر الجهات المعنية بالذكاء الاقتصادي - فرصاً تمويلية واستثمارية ورجحية جديدة فحسب، بل أيضاً أحد مراكز القرارات الإستراتيجية التي يمكن أن تلعب دوراً متنامياً في المستقبل في ظل تراجع معدل نمو الاقتصاديات الوطنية، وندرة السيولة، وتدهور الاستثمارات، وارتفاع البطالة، واتساع الاحتجاجات الاجتماعية، ولم تنج فرنسا من هذا الواقع الأليم الذي اجتاحت أغلب دول العالم حيث تجاوزت نسبة العجز المالي (6%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الدين العام (80%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح الميزان التجاري سلبياً، لذلك تسعى الحكومة الفرنسية إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من ضمنها المصارف الإسلامية لتعزيز تنافسية ساحة باريس المالية، وفرص تمويل اقتصادها الوطني، ودورها في التأثير على مسار تدفقات التمويل الإسلامي على حساب الدول الأوروبية المنافسة وعلى رأسها بريطانيا لتصبح باريس المركز الجديد للتمويل الإسلامي في أوروبا، كما تعمل على الاستفادة من المؤسسات الفرنسية التي تساهم في هيكلة المنتجات المالية الإسلامية، ومن الإطارات أو الكوادر العليا الفرنسية من صناع القرار والمخططين لمسار الصناعة المصرفية الإسلامية، والتقارير الإعلامية التي توفرها زيارات الوفود الرسمية من البرلمان أو مجلس الشيوخ، وفيما يلي أحد الأسئلة المطروحة في المؤتمر الخامس المنظم من قبل لجنة الشؤون الإستراتيجية بوزارة الدفاع الفرنسية، في فيفري 2008م، تحت عنوان "ما هو العالم (أو العوالم) في عام 2040م؟" تقول إحدى المشاركات التي لم تفصح عن اسمها ولا عن وظيفتها: "بالرغم من أنني لست اقتصادية ولا خبيرة في الشؤون المالية، أ طرح هذا السؤال عليكم أنتم الثلاثة (أي الخبراء المدعوين على طاولة الحوار): عندما نتصور العالم في 2040م، هل من بين المراكز المالية الجديدة، وبالتالي من بين المنتجات المالية المصرفية والمالية الجديدة، أن نوجه نظراً - بشكل تلقائي - قليلاً نحو الشرق والتطرق إلى مستقبل مجتمعات السوق التي تجلب كثيراً الانتباه الآن مثل دبي، وسنغافورة، وهونغ كونغ، كيف يكون مصيرها؟ ومع تطور منتجات جديدة ذات صلة بانفجار التمويل الإسلامي، وهو في الحقيقة ليس جديداً ولكنه يفرض نفسه تدريجياً كشبكات مالية غير مألوفة يتوجب علينا الآن فهمها، كما يتوجب على بعض المؤسسات الغربية إدراجها في تفكيرها لاسيما لندن التي تعد مركزاً مالياً هاماً؟"، فإذا توصل غير المتخصصين - على حد تعبير هذه المشاركة - إلى مثل هذا الطرح، فمن باب أولى أن يتبادر على ذهن المعنيين بالأمن القومي، والسيادة الاقتصادية، والدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، وفي هذا الصدد تتساءل سيسيل ديزوني الباحثة في مؤسسة "فوتوريل لدراسات والأبحاث الاستشرافية"، في ورقة عنوانها "هل يكون تمويل الغد إسلامياً؟"، بقولها: "بينما يعاد النظر في قواعد التمويل الغربي، تتساءل بعض الدول عما إذا كان البديل لا يأتي من قبل الدول الإسلامية أين يخضع التمويل للمبادئ الدينية بأكثر صرامة".

(www.defense.gouv.fr/das/content/download/113483/989299/file/Table_ronde_3.pdf)

ويقول المستشار فيليب هنري في مقالة عن التمويل الإسلامي نشرت في مجلة "الرسالة الدبلوماسية": "البنوك الإسلامية بابتعادها عن المجازفة تتميز عن التمويل في الغرب منذ بروز نظام التمويل القائم على الأسواق المالية على حساب النظام المصرفي الذي يخلق القيمة، وبهذا تتيح البنوك الإسلامية لنفسها هوامش تحرك إستراتيجية أمام وضع دولي للأسواق المالية أكثر التباساً. (http://www.lalettrediplomatique.fr/detailrub.php?id=35) &idrubprod&idrub=147

(e=1)

وما يُطرح في فرنسا على مستوى الأمن الاقتصادي القومي حول خطر البنوك الإسلامية كوسيلة للحرب الاقتصادية أو لتنفيذ الاقتصادي بالاستحواذ على بعض القطاعات الإستراتيجية في التكنولوجيات، ولذلك لجأت الحكومة الفرنسية إلى حصر استثمارات البنوك الإسلامية في قطاعات معينة؛ تتمثل في مشاريع السلطات العامة، والطاقت المتجددة، ومشروع تحويل باريس إلى مدينة عالمية باستثمار يبلغ ٣٥ مليار يورو، و تمويل أصول السلطات العامة، و المشاركة في رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، وتمويل مشاريع الشركات الأوروبية متوسطة، وتمويل مشاريع الإسكان للأفراد عن طريق صيغ التمويل الإسلامية.

(سعيد بلعباس)

وهذا يبين أن الحكومة الفرنسية تنتهج مع البنوك الإسلامية سياسة الذكاء الاقتصادي، وما يتبعها من سياسات الترغيب والاستقطاب، بقصد حماية القطاعات الإستراتيجية وحفظ الأمن الاقتصادي القومي، فهل تمتلك البنوك الإسلامية إستراتيجية مقابلة؟ أم أنها تساق كما يراد لها؟ أم أنه يكفيها فخراً بأن يقال عنها أنها أنشأت فرعاً إسلامياً في فرنسا أو اشترت مبنى في فضاء الإليزيه؟

ويعتبر التمويل عن طريق البنوك الإسلامية بالنسبة للشركات الفرنسية فرصاً جديدة، ومصادر تمويل بديلة في ظل انخفاض الموارد التقليدية لأسباب اقتصادية وتشريعية، وكذلك بالنسبة للمؤسسات الإسلامية التي تريد أن تستثمر في فرنسا، ومن المتوقع أن توفر البنوك الإسلامية للشركات الفرنسية خدمات عديدة؛ كتقديم معلومات عامة عن التمويل الإسلامي، وتنظيم تظاهرات في التمويل الإسلامي بالتعاون مع مؤسسات مختلفة من بينها السفارات، وتحديد الفاعلين في التمويل الإسلامي الذين بإمكانهم أن يمولوا الشركات الفرنسية، وتنظيم لقاءات بين الشركات الفرنسية ومؤسسات الاستثمار الإسلامية، وتدريب إطارات أو كوادر المناطق الفرنسية في مجال استشارات التمويل الإسلامي المتعلقة بالشركات... الخ (pfaccip/eve/CCIP_Seminaire_Finance_Islamique_01.04.09.pdf)

ونظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا تابع لوزارة الدفاع؛ حيث أسس في 22 ديسمبر 2003م منصب "المفوض العام للذكاء الاقتصادي" التابع للأمانة العامة للدفاع الوطني، ثم تحول منذ 17 سبتمبر 2009م إلى "مندوب الذكاء الاقتصادي المشترك بين الوزارات" التابع لرئاسة الجمهورية، ويشرف هذا المفوض على جمع، واستخلاص، ونشر المعلومات الإستراتيجية التي تنبه سلطات الدولة عن التطورات الاقتصادية ذات المصلحة الكبرى وتمكن الشركات من فهم البيئة التنافسية التي تعمل فيها، وعلاوة على ذلك؛ يحدد القطاعات الاقتصادية التي تحمل مصالح قومية إستراتيجية، وينسق يقظة المخاطر والتهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسات والشركات التي تعمل في هذه القطاعات، ويقترح كافة التدابير الكفيلة بتجنبها، وكذلك تلك التي تسهل تمويل الشركات العاملة في قطاعات تتضمن مصالح قومية إستراتيجية، وينسق إقامة التدابير اللازمة لحماية الشركات الحساسة، والتميز بين الاستثمارات التي تهدف إلى الإسهام في نمو الاقتصاد القومي وتلك التي تهدف إلى الاستيلاء على براءات الاختراع، والمهارات الفنية العالية، والتكنولوجيات الحيوية، وهنا لا بد من التفريق بين الذكاء الاقتصادي واليقظة التي تتمثل في رصد وجمع المعلومات في مجالات إستراتيجية من أجل تغذية عملية صنع القرار على المستوى العام والخاص، وقد تولى عملية اليقظة في التمويل الإسلامي على المستوى العام عدد من مؤسسات الدولة وعلى المستوى الخاص بعض المواقع الالكترونية.

كما ينبغي التفريق بين الذكاء الاقتصادي الذي تجمع من خلاله المعلومات بصفة قانونية والتجسس الذي يحصل من خلاله - عبر اقتحام غير قانوني - على معلومات سرية في مكان محفوظ، وحسب تقدير المسؤولين عن الذكاء الاقتصادي في فرنسا منذ 2003م فإن 90% إلى 95% من المعلومات الخاصة ببيئة الشركات متوفرة عبر القنوات التقليدية والمتخصصة، ويندرج هذا التقدير فيما يعرف في أدبيات اليقظة الإستراتيجية بالمعلومة البيضاء والرمادية كما هو مبين في الجدول الآتي: (سحون، 2005)

أشكال المعلومات: البيضاء والرمادية والسوداء

المعلومة البيضاء	المعلومة الرمادية	المعلومة السوداء
يمكن لأي شخص أن يطلع عليها وهي متوفرة عبر القنوات التقليدية (الصحافة، التلفزيون، الانترنت).	لا يمكن الاطلاع عليها إلا عبر قنوات متخصصة (أوراق علمية، أطروحات جامعية، تقارير خاصة ودولية).	معلومة محمية لا يمكن الإطلاع عليها ويتعرض من يحصل عليها إلى عقوبة مدنية وجنائية.
معلومة مفتوحة أو عامة (تغطي حوالي 80% من المعلومات العالمية).	معلومة ليست في متناول الجميع (تغطي نحو 15% من المعلومات العالمية).	معلومة مغلقة أو سرية (تقدر بنحو 5% من المعلومات العالمية)، لا يمكن الحصول عليها إلا عبر التجسس.

ونشاط الذكاء الاقتصادي المتعلق بالبنوك الإسلامية ينحصر في مهمات محددة بالنسبة لوزارة الاقتصاد، والخارجية، والدفاع خاصة عن طريق الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي، والداخلية، بواسطة "لجان المناطق"، و"مخطط المناطق للذكاء الاقتصادي" الذي يسعى للإسهام في تكييف المناطق الفرنسية مع تحديات المنافسة الدولية. (<http://www.idf.pref.gouv.fr/dossiers/intelligence-economique.htm>)

ومن مؤشرات أنشطة الذكاء الاقتصادي - التي تهدف إلى تحديد التهديدات والفرص - على مستوى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الوثائق التالية: (سعيد بلعباس) - عدد خاص بالمصارف الإسلامية أعدته المجلة الفرنسية (المصارف والإستراتيجية) في نوفمبر 2007م حيث يتضح أن مقالاته كتبت من قبل موظفين في السفارات الفرنسية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، ومما يؤكد ذلك، أن السفارة الفرنسية بالإمارات العربية المتحدة تشير إلى أن الفرع الإماراتي للمستشارين في التجارة الخارجية لفرنسا يضم ما يقرب من أربعين عضواً، وأنه يجتمع في كل شهرين تقريباً، وأن البنوك الإسلامية هو من بين الملفات الأساسية التي يتم التطرق إليها.

- مقالة لجوينا كوليتير، وهي ضابطة في الجيش الفرنسي، بعنوان "التضامن بين المسلمين والتمويل الإسلامي" نشرت في مجلة "الدفاع القومي والأمن الجماعي". - تقرير لضابط في الدرك الوطني الفرنسي عن مصداقية جهاز مكافحة تمويل الإرهاب يتطرق فيه إلى البنوك الإسلامية، وتمويل الإرهاب من أموال الزكاة والصدقات عبر قنوات غير شفافة - في تقديره - مثل نظام الحوالة.

إن هذه العينات - مما تيسر الإطلاع عليه - تدل على أن البنوك الإسلامية بات من المواضيع الحساسة ذات الأولوية في وزارة الاقتصاد، والداخلية، والدفاع، والخارجية.

وتتعلق المعلومات بالنشاط المالي الإسلامي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وكذلك بتغطية تطورات ملف التمويل الإسلامي بفرنسا لاسيما عبر الاستقراء اليومي للصحافة المحلية، ومن ذلك:

- رصد السفارة الفرنسية بالكويت، في 8 جويلية 2008م، الخبر التالي عبر مجلة "الفرقان" الأسبوعية: "باريس تعلن عن رغبتها في أن تصبح مركزاً مالياً إسلامياً".

- ورصد السفارة الفرنسية بالرياض، في 8 فيفري 2009م، الخبر التالي: "خصصت صحيفة الاقتصادية مقالا للتمويل الإسلامي الذي يمكن لباريس أن تلجأ إليه للخروج من الأزمة".

- ورصد القنصلية الفرنسية بجدة، في 17 أكتوبر 2009م، للخبر التالي: "أعلنت الصحيفة أرليت خوري في صحيفة الحياة بتاريخ 16 أكتوبر 2009م أن المجلس الدستوري الفرنسي أحبط الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية منذ مدة لإنشاء مصارف إسلامية واعتبرها مخالفة للدستور".

- ورصد السفارة الفرنسية بماليزيا أن وزيرة الاقتصاد أجرت في 12 نوفمبر 2009م جلسة عمل مع محافظ البنك المركزي الماليزي ومعاونيه بخصوص البنوك الإسلامية.

- ولا يقتصر هذا الاهتمام على الدول الغنية، بل يمتد إلى الدول الفقيرة، فعلى سبيل المثال:

- رصدت السفارة الفرنسية بغانا في قراءتها للصحافة المحلية من 18 إلى 24 جوان 2010م خبراً عنوانه "التمويل الإسلامي يصل إلى غانا".
- ورصدت السفارة الفرنسية بباكستان في قراءتها للوضع الاقتصادي والمالي للبلاد من 2 إلى 8 أفريل 2010م أن التمويل الإسلامي يتيح فرصاً كبيرة على المستوى العالمي وأن حضور باكستان في هذه الصناعة ينمو بشكل ملحوظ.

ويبدو أن السفارات والقنصليات الفرنسية لا تفوت أي معلومة في مجال البنوك الإسلامية تخص منافستها بريطانيا، فعلى سبيل المثال رصدت القنصلية الفرنسية بجدة في 22 فيفري 2009م أن الصحافة المحلية غطت المؤتمر الصحفي الذي قدمه عمدة لندن في جدة بمناسبة مشاركته في منتدى جدة، وأنه أكد بأن 24

مصرفاً يشتغل في قطاع الاستثمارات الإسلامية بسوق لندن المالي، وأن لندن مستعدة اليوم أكثر من قبل لاستقبال رؤوس الأموال الخليجية. ويبدو كذلك أن السفارات والتصليلات ترصد المعلومات الخاصة بموقف صناع القرار في البنوك الإسلامية من الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الصناعة؛ فعلى سبيل المثال ذكرت السفارة الفرنسية بالكويت محاضرة نظمتها جمعية الإصلاح الاجتماعي في 12 نوفمبر 2008م تحت عنوان "الأزمة الاقتصادية: أسبابها، وآثارها وعلاجها"، لأن تباين الإحصائيات لا يزال يثير الشكوك حول دقة تقديرات حجم بيانات المصارف الإسلامية. ([http://www.consulfrance-](http://www.consulfrance-djeddah.org/france_djeddah/spip.php?article537)

([djeddah.org/france_djeddah/spip.php?article537](http://www.consulfrance-djeddah.org/france_djeddah/spip.php?article537))

3.2. البنوك الإسلامية ضمن اهتمامات الدبلوماسية الفرنسية

يعتبر الإستراتيجيون أن السيطرة على نشر المعلومة تعني السيطرة على العالم، وفي هذا الصدد يسجل الضابط في الدرك الوطني الفرنسي كزافيي ليونيتي في مقالة عنوانها "الدعاية والتغليب الإعلامي: الأدوات الجديدة للحرب الاقتصادية" ما يلي: "ليس الذي لديه أكبر قبلة هو الذي سوف يفوز في الصراعات القادمة، وإنما الذي سوف يحكي أفضل قصة" (<http://www.european-security.com/index.php?id=5657>)، بعبارة أخرى؛ في عصر المعلومات، لا يقاس النصر من خلال النظرة التقليدية الضيقة التي تقتصر على الإنجاز العسكري، ولكن يعتمد على نظرة أشمل تتعلق بالرهانات المرتبطة بالاتصال، وصنع القرار والرأي العام، وهذا يجزنا إلى السؤال التالي: هل قصة التمويل الإسلامي التي تحكى اليوم في مختلف المحافل الدولية تعبر عن حقيقة هذا التمويل البديل، أم أنها جزء من دعاية تهدف إلى احتواء الصناعة المصرفية الإسلامية وإدراجها ضمن منظومة التمويل المعولم؟ وقد دعا بعض الباحثين، إلى ضرورة الحفاظ على ارتباط التمويل الإسلامي بالمنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي وعدم انسياقه وراء منظومة التمويل المعولم. ومن مظاهر هذا الانسياق القول بأن الصناعة المصرفية الإسلامية لا يمكنها أن تتطور دون هندسة مالية إسلامية، ومشتقات إسلامية، وتوريق إسلامي، مما يدل على طغيان المقاربة الواسائية التي لا تولي اهتماماً للأحكام ولا للغايات مهما كان مصدرها، وهذه مسائل جدية بالاهتمام من قبل المتخصصين في منهجية العلوم، وأصول الفقه، والقانون المقارن وكذلك الباحثين في اللسانيات، والاتصال والإعلام. (سعيد بلعباس)

إن سياسة قوة الذكاء مفيدة من حيث أنها تدمج التمويل الإسلامي في الدبلوماسية الفرنسية وفقاً لخطاب مدروس بعناية تامة وموجه بالأساس في الفترة الراهنة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تشهد فيها الصناعة المالية الإسلامية نمواً لافتاً وتبشر بمستقبل واعد في نظر الخبراء الفرنسيين. يقول الرئيس نيكولا ساركوزي في خطاب ألقاه بقصر الإليزيه في مأدبة عشاء نظمت بمناسبة زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لفرنسا في يوم الاثنين 22 جوان 2009م: "أريد أن أبدي لكم طموحي بأن باريس ستصبح أكثر من الآن سوقاً مالياً ذا مرتبة عالمية، ولذلك فإنني أهنئ الاتفاق المبرم مؤخراً بين سوقينا الماليين، إن قطر تلعب دوراً هاماً في مجال التمويل الإسلامي؛ هذا القطاع الذي لم يتم تطويره في فرنسا حتى الآن، رغم أن لا شيء يعارض ذلك في نظامنا القانوني والتنظيمي، ينتظر منه أن يشهد نمواً قوياً"، وصرحت وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد أثناء زيارتها للمملكة العربية السعودية في 10 ماي 2009م: "إن فرنسا تدخل في سوق التمويل الإسلامي لاستقطاب المشاريع المالية الإسلامية ومنافسة بريطانيا المتخصصة في هذا المجال". ([http://www.ambafrance-](http://www.ambafrance-sa.org/france_arabesaoudite/spip.php?article1446)

([sa.org/france_arabesaoudite/spip.php?article1446](http://www.ambafrance-sa.org/france_arabesaoudite/spip.php?article1446))

ويذكر أنه منذ أواخر عام 2007م، وجه الرئيس لفرنسي تعليمات لمختلف الجهات المعنية من أجل تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا، منها المجلس الأعلى للنظام المالي الفرنسي. وفي مذكرة للمديرية العامة للخزانة والسياسة الاقتصادية عن التسلسل التاريخي الذي اصطحب مبادرة الحكومة بشأن تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا، جاء في مقدمتها: "بتحفيز من كريستين لاغارد وعضو مجلس الشيوخ فيليب ماريني، قررت اللجنة العليا للنظام المالي الفرنسي في ديسمبر 2007م الشروع في التفكير بشأن تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا. وفي الثامن من ديسمبر 2008م، نشرت جمعية "باريس يوروبلاس" تقريراً لإلياس جويني وأوليفييه باستري عنوانه "الرهانات والفرص المتاحة لتطوير التمويل الإسلامي في النظام المالي الفرنسي". وبارتباط مع أعمال منظمة "باريس يوروبلاس"، شكلت كريستين لاغارد في سبتمبر 2008م فريق عمل يضم متمرسين وأقسام إدارة الضرائب. وتوجه عمل هذا الفريق بالخصوص نحو السبل التي توفر الأمن والتنبؤ

الضريبي المسبق اللازم لظهور معاملات التمويل الإسلامي في النظام المالي الفرنسي. وتضيف المذكرة قائلة: "وقد قررت الوزيرة كريستين لاغارد" تنفيذ مقترحات هذا الفريق من الخبراء بنشر بطاقات فقهية لإدراجها على المدى القصير ضمن القوانين الضريبية المدونة. وتعرض هذه البطاقات إلى المسائل الضريبية المتعلقة بأدوات من أدوات التمويل الإسلامي: الصكوك والمراجحة". وفي منتدى "باريس يوروبلاس"، المنعقد في الثاني من جويلية 2008م، أعربت كريستين لاغارد عن رغبة الحكومة في استقطاب التمويل الإسلامي ومنافسة المراكز المالية الأوروبية وعلى رأسها لندن، وتحرص الوزيرة الفرنسية، بنشاط ملحوظ، على المشاركة في اللقاءات الكبيرة المخصصة للتمويل الإسلامي، حيث حضرت المنتدى الفرنسي الثاني للتمويل الإسلامي المنعقد في باريس في 26 نوفمبر 2008م، وحضرت مؤتمر "اليوروموني" عن التمويل الإسلامي الذي نظم في باريس في 29 سبتمبر 2009م في فندق "لوپريستول"، والمنتدى الفرنسي الثالث للتمويل الإسلامي في التاسع من ديسمبر 2009م تحت شعار "التمويل الإسلامي: فرنسا تدخل في المباراة!". وقد دعت جهات إسلامية مصرفية لحضور هذا الاجتماع المهم، ومنها البنك الإسلامي للتنمية. (http://www.aleqt.com/2009/11/14/article_301250.html)

3. حاجة البنوك الإسلامية إلى الذكاء الاقتصادي

1.3. خطورة تحويل البنوك الإسلامية إلى أجهزة خادمة للنظام الرأسمالي بدل النظام الإسلامي

من أبرز الإضافات الحديثة للفكر الاقتصادي المعاصر؛ تسليط الضوء على علاقات سيطرة جديدة تتم عبر التنظيم الشبكي الذكي، والتركيز على فاعلين جدد من غير الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات، واعتماد عناصر سيطرة جديدة تؤثر على مسار سياسات القوى والنفوذ والتأثير، لأنه في عصرنا لم تعد القوة والسيطرة تنحصران في الفاعلين الذي ينشطون في السوق فقط. وبهذا ابتعدت عن الفكر الرأسمالي النظرة التقليدية التي تعتمد في علاقات القوة والسيطرة والنفوذ على فكرة اليد الخفية التي تنظم الأسواق من تلقاء ذاتها، رغم أنه ما زال بعض الباحثين يرون بأن النموذج الاقتصادي الإسلامي يؤكد على سيادة مبدأ المنافسة الكاملة بين المتعاملين والتي تعكس سعر التوازن للسلع والخدمات، وبهذا فإن الذي يحكم انتشار بعض أدوات التمويل الإسلامي - مثل التورق - على حساب البعض الآخر ليس السوق فحسب، وإنما أيضا علاقات القوى والنفوذ، خاصة قوة الذكاء الاقتصادي. (سعيد بلعباس)

إن السيطرة العسكرية لم تعد إلا عاملا من بين عوامل أخرى بحيث لا يوفر إلا نفوذاً نسبياً على العالم، فلم يعد ممكناً لأي دولة أن تفرض قيمها، ومبادئها، وأخلاقها، ومعاييرها عبر القوة العسكرية، وعليه فإن القوة الاقتصادية لا تقضي القوتين السياسية والعسكرية، ولكن التوازن بين هذه القوى قد تغير والعلاقة بينها أصبحت أكثر تعقيداً.

إن تطبيق مفهوم الذكاء الاقتصادي على عالم الأعمال يعني أن تطوير تنظيم المؤسسات يتم من خلال التعاون وتبادل المعلومات وفق تنظيم شبكي عند الضرورة مع حماية المعلومات التي تركز عليها الميزة التنافسية الذاتية، وإذا طبقنا هذه النظرية على الصناعة المصرفية للبنوك الإسلامية، يظهر أن الحفاظ على السلامة الشرعية مسؤولية جماعية بحاجة إلى تضافر الجهود كلها، وأن تلوينها بالحيل سوف يؤدي إلى أضرار بالغة تتسبب على المدى الطويل في انعدام الثقة، على الرغم من أن بعض الأطراف تجني من ورائها أرباحاً طائلة على المدى القصير، وهذه الممارسة تتنافى من جهة مع أصول الاقتصاد الإسلامي التي تعطي الأولوية لبناء المستقبل دون إهمال بناء الحاضر، وتتطابق من جهة أخرى مع فلسفة النظام القائم على الفائدة الذي يؤدي إلى التضحية بالمستقبل لحل معضلات الحاضر لأن معدل الفائدة يعبر عن التفضيل الزمني والعجلة البشرية. (<http://oll.libertyfund.org/Home3/EBook.php?recordId=0219>)

يقول محمد شوقي شاهين المستشار القانوني بالبنك الوطني للتنمية: (شاهين، 1993، صفحة 206)

"ما هو النظام الاقتصادي الذي تقوم علي خدمته المصارف الإسلامية؟"

هل هو النظام الاقتصادي الإسلامي بجميع خصائصه ومكوناته أم هو النظام الاقتصادي السائد والذي هو بالقطع في مجمله ليس نظاما إسلاميا بل هو نظام اقتصادي رأسمالي تابع للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي؟

وهل صحيح أن البنوك - وهي أجهزة لخدمة النظام الاقتصادي وتسيير حركته وفقا لنظم العلاقات الاقتصادية السائدة - تستطيع أن تغير من مقومات وأسس النظام الاقتصادي؟

لكن الأمر الثابت هو أن البنوك تمثل أجهزة يوجد بها النظام الاقتصادي الاجتماعي بكل مقوماته لخدمة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه. ولا تستطيع المصارف وهي أجهزة النظام الاقتصادي - وهي تؤدي هذه الخدمة - أن تغير من النظام، بل بالعكس فإن تغيير النظام الاقتصادي الاجتماعي إلى نظام إسلامي حقيقي هو الذي يوجد المصارف الإسلامية كأجهزة تقوم على خدمة العلاقات والنظام الاقتصادية الإسلامية وليس العكس.

إن إقامة بنوك إسلامية في مجتمع تسوده علاقات اقتصادية رأسمالية وعلاقات تبعية اقتصادية للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي معناها غرس مؤسسات الهدف منها خدمة وتسيير علاقات اقتصادية إسلامية في بيئة تقوم علاقاتها الاقتصادية على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي على مبادئ مخالفة لعلاقات النظام الاقتصادي الإسلامي. وفي هذه الحالة يكون الناتج: إما أن تنعزل هذه البنوك الإسلامية وتتدهور لأنها تقوم على خدمة أهداف لا تتيحها العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع، أو تضطر إلى تحويل نشاطها ليتواءم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية غير الإسلامية.

وهذا هو السبب في أن تركيز الدعوة لتأسيس المصارف الإسلامية والفروع الإسلامية ينصب حول استخدام الوسائل وتحويلها دون تغيير حقيقي في جوهر العلاقات الاقتصادية؛ أي تحويل الوسائل القانونية المستخدمة في العمل المصرفي السائد، والذي يخدم العلاقات الاقتصادية الرأسمالية إلى وسائل قانونية مستمدة من الفقه الإسلامي، والقول بأن في إمكان المصارف الإسلامية القيام بكافة الأعمال المصرفية الخدمية استنادًا إلى أن من سمات النظام الإسلامي في مجال المعاملات أنه من المرونة بما يتيح تطوير أحكام المعاملات المصرفية، وتقدير أن المعاملات المصرفية قوام النشاط الاقتصادي، وأنها الحركة المستمرة والمتنعة.

لذلك فإن كل المحاولات المبذولة لتعديل مسميات الأنظمة والعقود السائدة في البنوك الإسلامية - التي تعمل في ظل النظام القائم على أسس وعلاقات اقتصادية رأسمالية تابعة للنظام الرأسمالي العالمي - لن تؤدي إلى إيجاد نظام اقتصادي إسلامي، حتى وإن استخدمت مسميات ووسائل الأنظمة والعقود المستمدة من النظم القانونية الإسلامية؛ لأن هذا التغيير الشكلي في إطار الوسائل المستخدمة لعمل البنك لن يغير من طبيعة البنك ولو سُمّي نفسه بنكًا إسلاميًا، ولكونه جهازًا موجودًا في إطار علاقات اقتصادية واجتماعية غير إسلامية، وهو بالضرورة لا بد له من استخدامها لأنه لا يستطيع الفرار من العلاقات والنظم غير الإسلامية ولو تغيرت مسميات العقود والأنظمة البنكية التي يستخدمها البنك، فالعبرة ليست بابتداع وسائل قانونية جديدة يستخدمها البنك الإسلامي لتسيير نشاطه؛ وإنما العبرة في أن يكون البنك إسلاميًا على وجه صحيح؛ بل بتغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة إلى علاقات إسلامية صحيحة. وفي هذه الحالة لن يكون هناك مشكلة أمام أي بنك؛ لأنه سوف يؤدي دوره كجهاز لخدمة نظام اقتصادي واجتماعي إسلامي يسود المجتمع فعلاً، أما الظن بأن تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد بكل ارتباطاته وعلاقاته الداخلية والخارجية يمكن أن يتم عن طريق الأجهزة الاقتصادية التي تخدم النظام فهو تصور مقلوب.

ويعلق جمال الدين عطية قائلاً بأن رأي الأستاذ شاهين أوضح من أن يحتاج إلى بيان، ثم يُضيف: "وتعليقنا عليه:

1. أن المتوقع من الدول التي اتجهت إلى تغيير نظامها المصرفي بأكمله إلى النظام الإسلامي أن تضع هذه الحقيقة نصب عينها، وهي أن النظام المصرفي ليس إلا جهازاً لخدمة النظام الاقتصادي، وأن نقطة الأساس تغيير النظام الاقتصادي بأكمله إلى النظام الإسلامي حتى يحتل الجهاز المصرفي مكانه في خدمة هذا النظام.
2. أن من الضروري توعية المسلمين إلى أن المبادرة بإقامة بنوك إسلامية إنما كانت ولا تزال مبررة للتخلص من الربا - دون أن يعتبر ذلك نقطة النهاية في مسيرة العمل الإسلامي - حتى يحين أوان إحلال النظام الاقتصادي الإسلامي بأكمله محل النظام السائد.

وغني عن البيان أن نشير إلى أن أحكام الملكية والإنتاج والتوزيع والاستهلاك في الإسلام هي من أهم أسس النظام الاقتصادي، وأن الكسب الحرام بطريق السرقة

والرشوة واستغلال النفوذ والغش لا يطهره إخراج الزكاة عنه، ولا استثماره على غير أساس الربا، وإنما علاجه رد الحقوق إلى أصحابها - إن عرفوا وأمكن ردها إليهم - وإلا فإنفاق كل المال الناتج عن كسب حرام للمصلحة العامة". (عطية، 1986، الصفحات 208-209)

ويقول أحمد النجار في بيان أسباب ابتعاد عمليات البنوك الإسلامية وممارساتها في كثير من الأحيان عن أهدافها التنموية والشرعية: "السبب الأصيل الذي تتفرع عنه كل الأسباب؛ هو أن كل أصحاب البنوك الإسلامية (كلها بنوك أفراد فيما عدا بنك ناصر .. فهو بنك حكومي، وبنك التنمية الإسلامي .. فهو بنك حكومات) هم .. واحد من اثنين:

إما رجل أعمال شغله الأساسي هو الربح .. فهو ليس صاحب قضية، وقد شكّل الإقبال العظيم من الجماهير على التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية فرصة نادرة لا تغيب عن حس رجل الأعمال ولا يجيز لنفسه أن يفرط فيها.

وإما رجل أو مجموعة من الرجال ليسوا رجال أعمال، ولا هم مؤهلين لذلك لا بالطبيعة ولا بالتعليم. أفضل ما يمكن أن يقال فيهم أنهم بعاطفة إسلامية دافقة سلكوا طريق إقامة المؤسسات المالية الإسلامية كعملية تعبدية تلقائية وليس كإجراء مخطط، اتقاء للعقوبة المغلظة التي وردت في الكتاب والسنة للذين يأكلون الربا...

وقد ترتب على ذلك المغامرة بتسليم القيادة والإدارة العليا لهذه المؤسسات المالية الإسلامية إلى رجال وكوادر لم يتح لها أن تتربى في المدرسة الإسلامية.

وترتب عليه غياب الفهم والإدراك لأهمية انتقاء العناصر البشرية وأهمية إعدادها وتدريبها وصياغتها.

وترتب عليه الترخص في تربية العاملين وعدم الصبر على مناهج التدريب التي تلزم لإعداد الجيل المناسب لحمل الرسالة.

ونجم عن هذه المجموعة من العلل مشكلات ارتبطت بالقوى البشرية العاملة في البنوك الإسلامية منها نقص المعرفة الفنية والشرعية لدى بعض العاملين، وانخفاض مستوى المهارة الفنية، وضعف أو عدم الاقتناع لدى البعض بالعمل المصرفي الإسلامي، ووجود بعض السلوكيات السلبية لدى بعض العاملين بما لا يتفق والسلوك الإسلامي". (النجار، 1993، الصفحات 593-594)

تختلف نظرة الغرب إلى الاقتصاد الإسلامي ما بين نظرة الانبهار والقناعة بمصادقية مبادئه، والمؤامرة عليه من أجل الاستحواذ على مدخرات المسلمين، وفي هذه الورقة بيان وكشف عن الاقتصاد الإسلامي بما يحويه من تمويل وبنوك ورقابة شرعية .. إلخ؛ أصبح حقلاً للصراع بين مختلف القوى الفاعلة في العالم بداية من الحكومات وسلطات التشريع والتنفيذ، إلى البنوك التقليدية الكبرى، ومكاتب المحاماة والاستشارات المالية الدولية، .. إلخ.

ويتعين على الاقتصاد الإسلامي أن يتعاطى مع هذا الواقع الجديد من منظور استراتيجي وخطة بعيدة المدى وأن يثري صندوقه التحليلي بأدوات الذكاء الاقتصادي.

إن نهاية الحرب الباردة والانتقال من بنية ثنائية الأقطاب إلى بنية متعددة الأقطاب، قد أدى إلى إعادة النظر في عناصر الثروة والقوة والأمن والهوية - الوطنية والثقافية والدينية والأخلاقية - التي لم تعد تنحصر في حدود الفضاء الوطني بمفهومه التقليدي، ولم تعد تنحصر كذلك في الدول والشركات العابرة للقوميات، إذ ظهر فاعلون جدد يمثلون في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والتكتلات الإقليمية، وتدويل بعض الفاعلين التقليديين عبر تجمعات المهنيين والمستهلكين أو حتى لمواطنين من شتى أنحاء العالم حول قضية معينة، وهدف هؤلاء واحد وهو السلطة (أو النفوذ على الأقل، والربح)، وفي ظل هذا الصراع أعربت العديد من الدول عن نيتها في استقطاب التمويل الإسلامي وسعت إلى وضع التدابير المناسبة لإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، وأتت الأزمة المالية العالمية وما أنتجته من كوارث من قناعة بعض الحكومات بجدية مبادئ التمويل الإسلامي وبالدور الذي يمكن أن يلعبه في استقرار النظام المالي العالمي، قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسية في هذا الصدد في افتتاح قمة العشرين المنعقدة بلندن في 2 أبريل 2009م: "قد يكون من المناسب الاستلهام من مبادئ التمويل الإسلامي لإصلاح النظام المالي العالمي". ولا شك أنه بإمكان مبادئ التمويل الإسلامي الإسهام في تحقيق هذا الإصلاح، ولكن مجرد إعلانها - دون إثبات كفاءتها

الفعيلة على أرض الواقع - لا يكفي، لذلك لا بد من معطيات واقعية ودراسات إحصائية تثبت مدى مصداقيتها كما يشير محافظ البنك المركزي الفرنسي كريستون نوايه. (سعيد بلعباس)

وفي ظل هذه التطورات لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تبقى بعيدة ومحيدة، بل يجب عليها إثري صناديق أدواتها التحليلية لقراءة الواقع بموضوعية والتعاطي معه من منظور استراتيجي وتخطيط بعيد المدى لأن هذا الوضع قد لا يغير شيئاً في نهاية المطاف من حيث المضمون إذا لم تشارك كل الأطراف في صنعه بشكل متكافئ وفعال.

ينبغي تجاوز القراءتين السائدتين لخريطة البنوك الإسلامية في الغرب بين الانبهار والقناعة بمصداقيتها، والمؤامرة بالاستحواذ على مدخرات المسلمين، ووضع اهتمام الغرب بالبنوك الإسلامية في سياق الصراع الاقتصادي الذي بات يشكل أهم عنصر في العلاقات بين الدول العظمى التي ابتعدت عن سياسة النزاع العسكري فيما بينها كما هو الشأن اليوم بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وهكذا فإن الذكاء الاقتصادي ما هو إلا استمرار للحرب بطرق أخرى تحصر فيها كل جهة على تعزيز وضعيتها التنافسية في الأسواق الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتحسين بيئة الأعمال، ورفع مستوى النمو، وتخفيض نسبة البطالة.

وعلاقة البنوك الإسلامية بالذكاء الاقتصادي - من الناحية المعرفية - هي علاقة أخذ وعطاء؛ فكما أن البنوك الإسلامية تتيح آفاقاً بحثية جديدة للذكاء الاقتصادي، فإن الذكاء الاقتصادي يتيح أيضاً آفاقاً بحثية جديدة للبنوك الإسلامية، ومن المواضيع الجديدة بالاهتمام دراسة العلاقة بين الأبعاد المعرفية للتمويل عن طريق البنوك الإسلامية؛ مثل البعد الأخلاقي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي، والبعد الثقافي، وتقييم ثقل كل واحد منها عبر دراسة حالات. إن الذكاء الاقتصادي يتيح آفاقاً بحثية جديدة في تحليل ظاهرة انتشار البنوك الإسلامية داخل وخارج العالم الإسلامي، في دول مثل بريطانيا، ولوكسمبورغ، وسويسرا، وفرنسا، وأستراليا، وإيطاليا، وإسبانيا مؤخراً، عبر العلاقة بين أبعادها الاقتصادية، والأخلاقية، والقيمية، والتشريعية. فالصراع التنافسي يمتد إلى حقول عديدة ومختلفة تتضمن اليقظة الاستراتيجية، والإعلام، والبحث والتعليم والتدريب، وتكييف المعايير التشريعية، والمحاسبية والضريبية لاستقطاب التمويل عن طريق البنوك الإسلامية الذي يتحول تدريجياً إلى ميدان حساس للأمن القومي كرهان أو تهديد أو الاثنين معاً وهذا يستدعي نشاطاً في الذكاء الاقتصادي.

وتبعاً لذلك يبين أحمد النجار أسباب العداوة والعرقلة لمسيرة البنوك الإسلامية الشرعية والتنمية قائلاً: "أريد أن أشير إلى أمر قد تكون الغفلة عنه سبباً من أسباب الصعوبات والعراقيل التي توضع في طريق إقامة النموذج الصحيح، وقد تسهم مناقشته بجملاء ووضوح في إزاحة الهواجس والإسقاطات. ذلك الأمر هو أن البنوك الإسلامية في الوقت الذي تمثل فيه مشروعات اقتصادية وتنموية تعبر عن عقيدة ووجدان الأمة الإسلامية باستنادها إلى الإسلام، فإن لها بعدها السياسي شئنا أم أبينا باعتبار أنها وسيلة من وسائل التغيير وصياغة الواقع على نحو جديد، وذلك هو سر أهميتها ومصدر خطورتها وسبب الحملة التي تشنّ عليها من الذين يعرفون حقاً ما الذي تعنيه وما الذي تمثله ... وأقول بصراحة، إن الذي فتح عيني على الأثر السياسي لحركة البنوك الإسلامية، هم سفراء عدد من الدول الغربية أثناء مقابلاتهم لي إبان عملي بمنظمة مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي فترة السعي لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية وما كنت ألاحظه من اهتمامهم الكبير بتتبع أخبار هذا البنك، فأدركت منذ ذلك الحين أن الحملة التي تشنّ ضد البنوك الإسلامية إنما هي انعكاس للصراع الشرس بين المشروع الغربي والمشروع الإسلامي" (النجار، 1993، الصفحات 598-599)

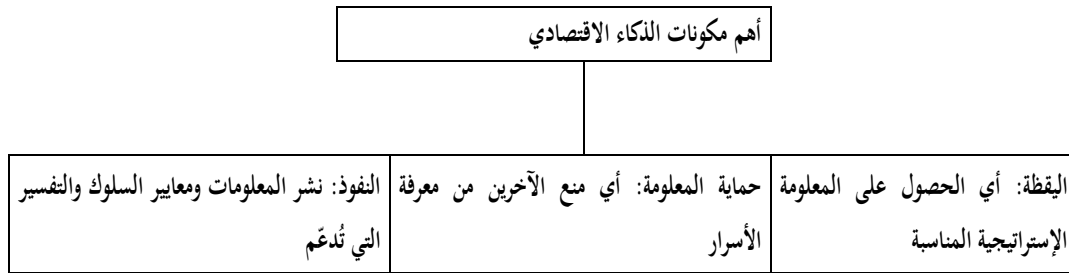
2.3. ضرورة إنشاء وحدات للذكاء الاقتصادي في البنوك الإسلامية

يعتبر الذكاء الاقتصادي من بين الوسائل الضرورية لتأهيل البنوك الإسلامية، وتحقيقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة منها في جميع المستويات، وهذا ما يفرض عليها الاهتمام والسعي لدعم إستراتيجيتها، والتكيف مع متطلبات الذكاء الاقتصادي، نظراً لأنّ الوضع الراهن على الصعيد الدولي وما يفرضه من منافسة شديدة؛ يجعل البنوك الإسلامية في وضع غير مألوف، يستدعي تغييراً جذرياً في العقلية والتصرفات، خاصة وأنها غير قادرة في هذا الوقت على إنشاء مصالح متخصصة في جمع المعلومات ومعالجتها، مما يُحتم عليها اللجوء إلى حكوماتها في ذلك.

إن التحدي الذي تواجهه البنوك الإسلامية لا ينحصر في عناصر الكفاءة الاقتصادية والسلامة الشرعية فحسب، بل يتضمن أيضاً تعرضها للسيطرة والنفوذ من قبل أطراف فاعلة تتمثل في الحكومات، وسلطات الإشراف (البنك المركزي، سلطة الأسواق المالية، إلخ)، ووكالات التصنيف، ومكاتب المحاماة الدولية، وشركات الاستشارات المالية الدولية،... إلخ، وفي ظل هذا الواقع الجديد، من الضروري أن تسعى البنوك الإسلامية لإنشاء وحدات مختصة في الذكاء الاقتصادي، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير الموارد البشرية المؤهلة التي لديها قدرة على تفادي التحيزات الإدراكية في دورة المعلومات واستخدام تقنيات الذكاء الاقتصادي عبر أدوات تكنولوجية متطورة تتمثل في برمجيات وحاسبات قادرة على فرز المعلومات، والترجمة، والتلخيص، والتحليل الصوتي والدلالي.

وللإشارة فإن دورة المعلومات أربع مراحل؛ الجمع، والمعالجة، وإعداد المعارف، ونشرها؛ ويتدخل التحيز الإدراكي في المراحل الثلاثة الأولى، حيث يؤدي إلى فقدان الموضوعية التي تؤثر على التصور ومن ثم على صناعة الإستراتيجية، وأسبابه عديدة منها الإرث الاجتماعي والثقافي، والرغبات والحساسيات والتجارب الشخصية، وطرق وأساليب اكتساب المعارف والمهارات... إلخ.

إن الذكاء الاقتصادي لا ينحصر في معرفة شيء ما أو حماية ما يُعرف فحسب؛ لأن المعلومات قد تكون خاطئة، أو محرفة، أو منعزلة عن سياقها، وقد تستخدم أيضاً من قبل المنافسين أو أطراف أخرى، لذلك يتعين وضع أنظمة لحماية تدفق المعلومات وأنظمة لمقارنة البيانات وتحويل المعلومة إلى معرفة إستراتيجية، بل إن الذكاء الاقتصادي يتطلب أيضاً القدرة على التأثير بدفع فاعلين آخرين إلى تبني معايير معينة أو القيام بسلوكيات تخدم الأهداف المسطرة دون اللجوء إلى الإغرام أو الإغراء كما يتضح من الشكل الآتي:



الخاتمة:

يمكن في الختام استخلاص مجموعة نتائج وتوصيات أهمها:

- أن الذكاء الاقتصادي إطار نظري جديد يرتبط بالواقع أكثر من النظرة الرأسمالية التقليدية (اليد الخفية).
- العلاقة المعرفية للبنوك الإسلامية بالذكاء الاقتصادي علاقة أخذ وعطاء؛ فكل منهما يفسح للآخر مجالاً جديداً للبحث.
- البنوك الإسلامية ساحة للصراع الاقتصادي بين الدول والمؤسسات المالية التي تسعى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يفرض على البنوك الإسلامية اعتماد الذكاء الاقتصادي ضمن منظومتها.
- تنظيم ندوات عن أبعاد الذكاء الاقتصادي للبنوك الإسلامية، وتوعية الأطراف ذات العلاقة من باحثين، ومدرسين، وخبراء في الرقابة الشرعية بهذه الأبعاد.
- إدراج مباحث التمويل الإسلامي والذكاء الاقتصادي ضمن المقررات الدراسية والتدريبية لتوفير الموارد البشرية المؤهلة.
- إدخال مواضيع جديدة في قائمة الأبحاث المقترحة على الطلاب تتعلق بالبنوك الإسلامية والذكاء الاقتصادي.

4. قائمة المراجع:

- أحمد النجار. (1993). حركة البنوك الإسلامية. القاهرة: شركة سبرينت.
- جمال الدين عطية. (1986). البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم - التقليد والاجتهاد - النظرية والتطبيق. مطابع الدوحة الحديثة.
- خليل عبد الرزاق خليل، و أحلام بوعبدلي. (27-29 أبريل 2005). الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية). الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزيتونة .
- سعيد بلعباس، ع. ا. (n.d.). التمويل الإسلامي من المنظور الجيواقتصادي. (معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز) Retrieved from <http://ierc.kau.edu.sa/Pages-Hiwar1430-29.aspx>.
- عبد الرحمن يسري أحمد. (2001). قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد سحنون. (2005). الاقتصاد النقدي والمصرفي. قسنطينة: بهاء الدين للنشر والتوزيع.
- محمد شوقي شاهين. (1993). ، البنوك الإسلامية (الإصدار 2). (جمال الدين عطية، المحرر) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- <http://oll.libertyfund.org/Home3/EBook.php?recordId=0219>. (n.d.).
- http://www.aleqt.com/2009/11/14/article_301250.html. (n.d.).
- http://www.ambafrance-sa.org/france_arabesaoudite/spip.php?article1446. (n.d.).
- http://www.consulfrance-djeddah.org/france_djeddah/spip.php?article537. (n.d.). Retrieved from http://www.ambafrance-kw.org/france_koweit/spip.php?article1299.
- <http://www.european-security.com/index.php?id=5657>. (n.d.).
- <http://www.idf.pref.gouv.fr/dossiers/intelligence-economique.htm>. (n.d.).
- <http://www.IslamicBanking.com/IBanking/statusib.Php>. (n.d.). Retrieved 04 13, 2021, from The Institute of Islamic Banking and Insurance status of Islamic Banking.
- <http://www.lalettrediplomatique.fr/detailrub.php?id=35&idrub=147&idrubprod=&type=1>. (n.d.).
- [pfaccip/eve/CCIP_Seminaire_Finance_Islamique_01.04.09.pdf](http://www.pfaccip/eve/CCIP_Seminaire_Finance_Islamique_01.04.09.pdf). (n.d.). Retrieved from <http://eve.ccip.fr/uploads>.
- [www.defense.gouv.fr/das/content/download/113483/989299/file/ Table_ronde_3.pdf](http://www.defense.gouv.fr/das/content/download/113483/989299/file/Table_ronde_3.pdf). (n.d.). Retrieved from <http://www.futuribles.com/pdf/FI2010.pdf>, 24 mars 2009.
- Yahia, M., & AL-Yahia, A. (2008). *The performance of Jordanian Islamic Banks in Comparison with Commercial Banks during 2000-2006*. Jordany: Yarmook University.